صَوْن الياء من القلب
(مظاهره، وبواعثه، وطُرُقه)

د. عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

صَوْن الياء من القلب (مظاهره، وبواعثه، وطُرُقه)

د. عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة– كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٦/ ٧/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٦/ ٩/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

لم يكن مصطلح الصَّوْن شائعاً في استعمالات العلماء في مسائل القلب بهذا اللفظ، وإنما كان يُوحى إليه في كلامهم، وقد يُعبَّر عنه بألفاظٍ تدلُّ عليه، وهو يعني: تصحيح الحرف حين يكون معرَّضاً للقلب بالحيلولة دون العلَّة الموجِبة لقلبه، والحرف المقصود هو الياء؛ فقد كانت أكثر الحروف التي اتُّقي قلبها.

وتُعنى هذه الدراسة بالكشف عن جوانب هذا الموضوع، ونظْم ما تفرَّق فيه من دقائقَ للعلماء، كانت تُساقُ مبثوثةً في ثنايا نصوصهم.

وقد بدأتُها بمقدِّمةٍ، ثم تمهيدٍ فيه عرضٌ سريعٌ لحروف القلب، ومواضع قلب الياء، ومعنى صَوْنها من القلب، وتلا ذلك ثلاثة مباحث: اشتمل الأول على مظاهر الصَّوْن، والثاني على بواعثه، والثالث على طُرُقه، ثم جاءت الخاتمة وأودعتُ فيها أهمَّ ما توصَّلتُ إليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: صَوْن، تصحيح، سلامة، الياء، القلب.

*** يشكر الباحث عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية؛ لتمويلها هذا المشروع في عام ١٤٤٢ هـ، برقم: (٢٠,١٣,٠٤,٠٠٨).**

Protecting the Yaa Letter from Conversion:
(Its Manifestations, Motives, and Methods)

Dr. Abdulaziz Ibn Ali Ibn Ahmad Al-Ghamdi
Department of Grammar, Morphology and Philology - College of Arabic Language
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

The term Protection was not common in the uses of scholars with this word; rather it was hinted to it from their words. It means correcting the letter when it is exposed to be turned by preventing the cause that results in converting it, and the intended letter in this topic is the Yaa as it was the most common letter that was prevented to be turned.

This research is concerned with uncovering the aspects of this topic; setting the details dispersed by the scholars on it. They presented and conveyed in the folds of their texts.

I began it with an introduction, then a preface in which a quick presentation of converting letters, positions of turning the Yaa. The meaning of protecting it from conversion, followed by three discussions: the first included manifestations of protection the second on its motives, and the third on its methods, then concluded and put in it the most important results I have come to.

key words: Protection, Correction, Safety, Yaa, Conversion.

المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد:

فلا يخفى أن موضوع القلب من الموضوعات المألوفة في الدرس الصرفي، وقد تكلّم العلماء عن حروفه، وبحثوا في العلل والشروط والشواذّ، وقدّموا في ذلك دراساتٍ مستفيضة.

وهذا الموضوع يتناول جانباً آخر: وهو أن الحرف قد يكون معرَّضاً للقلب، ثم يُعمد إلى تصحيحه، بطريقةٍ تحول دون السبب المقتضي قلبَه.

ومن أمثلة ذلك: (أَيْدٍ) أصله: (أَيْدُي) على وزن (أَفْعُل)، فالياء فيه سانحةٌ لقلبها واواً بسبب الضمة قبلها، لكنّ الضمة أُبدلت كسرةً؛ لتسلم الياء، ولو قُلبتْ واواً فقيل: (أَيْدُو) لصارت إلى بناءٍ ليس له نظير، فليس في العربية اسم معربٌ آخره واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبلها(١).

وقد ألفيتُ بعد طُول استقراءٍ أن حديث العلماء في هذا الموضوع يحوم معظمه حول الياء، وأنه أكثر الحروف التي صينت من القلب، فكان ذلك باعثاً لإعداد دراسةٍ تتجه لبحث مسائله، والتعمُّق في جُزئيّاته.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أن علماء العربية لم تكن عنايتهم محصورةً في عرض حالات القلب المجرَّدة، وما يتصل بها من مسائل شاذة، وإنما كانوا

(١) ينظر المبحث الثالث: مراعاة النظير.

يشيرون لدقائق مهمة، تُساقُ مبثوثةً في ثنايا نصوصهم، لعلّ هذا البحث يكشف شيئاً منها.

ويهدف الموضوع إلى حصر المظاهر التي صينت فيها الياء من القلب، وإشهار أسباب الصَّون، وعرْض طُرُقه.

وقد قُدِّمت في موضوع القلب دراساتٌ كثيرةٌ لا حصر لها[1]، غير أني لم أقف على دراسةٍ اتجهت إلى فكرته بحسب اطلاعي.

وتتغيّا خطة هذا العمل أن تحقّق الأهداف المرسومة آنفاً، فتكون على النحو الآتي:

المقدمة.

التمهيد: وفيه عرضٌ سريعٌ لحروف القلب، ومواضع قلب الياء، ومعنى صونها من القلب.

ثم يأتي بعد ذلك ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر صون الياء من القلب.

المبحث الثاني: بواعث صون الياء من القلب.

المبحث الثالث: طُرُق صون الياء من القلب.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

والله -تعالى- أسأل أن يتقبّل هذا الجهد، وأن ينفع به، والحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) وبعضُها يتصل بموانعه، مثل: (موانع الإعلال في العربية: دراسة صوتية صرفية، لعلاء صالح عبيد حسين الأسدي)، وفحوى هذه الدراسة أن الحرف يمتنع إعلاله بالقلب أو بالنقل أو بالحذف إذا فقد شرط الإعلال، ودراستي لا تتناول هذا.

التمهيد: حروف القلب، ومواضع قلب الياء، ومعنى صونها من القلب:

يختصّ القلب بأحرف العلة، وهي الواو والياء والألف، وأَدخلَ بعض العلماء الهمزة؛ لأنها تقارب تلك الأحرف بكثرة التغيير(١).

والياء تُقلب إمّا واواً، وإمّا ألفاً، وإمَّا همزة، وهذه المواضع معروفةٌ مألوفةٌ، أفاض فيها العلماء، وبسطوا شروطها، وأشاروا في طيّات حديثهم إشاراتٍ عابرةً إلى أن الياء قد تصير إلى هيئةٍ لا يُؤمَنُ فيها القلبُ، ثم تُصان منه.

والصَّون في اللغة يعني: الوقاية أو الحفظ، جاء في العين(٢): "الصَّون: أن تقي شيئاً مما يُفسده"، وقال ابن فارس: "الصاد والواو والنون أصلٌ واحد، وهنّ كَنٌّ وحفظ، من ذلك: صُنتُ الشيء أصونه صَوناً وصيانةً"(٣).

وأمّا في الاصطلاح فيمكن تقريب مفهومه بأنه: تصحيح الحرف المعرَّض للقلب بالحيلولة دون العلّة الموجبة لقلبه.

وتبدو العلاقة جليّةً بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي؛ فتصحيح الحرف يعني وقايته من القلب أو حفظه منه.

ومصطلح الصَّون لم يكن شائعاً عند علماء التصريف بهذا اللفظ في مواضع القلب، وإنما كان يُفهَم من كلامهم، وقد صرّح به السيوطي في

---

(١) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان: (٣٩٢/٤)، وعلم الصرف الميسّر: (٢٣٢).

(٢) ٧/ ١٥٧.

(٣) معجم مقاييس اللغة (صون): (٣/ ٣٢٤).

إحدى المسائل، فقال: "فإن كان عين مفعول ياءً كُسرت الضمة المنقولة صوناً من إبدال الياء بعدها، نحو: مَبِيْع"[١]، وقد يُعبَّر عنه بالصيانة[٢]، أو بالسلامة[٣]، أو بالتصحيح[٤]، ونحو ذلك.

***

(١) همع الهوامع: (٣/ ٤٧٨).

(٢) ينظر مثلاً شرح مراح الأرواح لديكنقوز: (١٤١).

(٣) ينظر مثلاً المنصف: (٢٩٧/١).

(٤) ينظر مثلاً شرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ١١٢).

المبحث الأول: مظاهر صون الياء من القلب:

تُصان الياء إمّا من قلبها واواً، وإمَّا من قلبها ألفاً، وإمَّا من قلبها همزة، والأول هو الكثير، والثاني قليل، والأخير الأقلّ، على النحو الآتي:

أولاً: صون الياء من قلبها واواً:

أجلُّ ما يُفزع إلى تصحيح الياء حين تكون ساكنةً لقلبها واواً، ومَرَدُّ ذلك -في معظمه- أن الواو ثقيلة، والياء أخفّ، قال الأنباري: "وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو؛ لأن الياء أخفّ من الواو"(١)، وقال أيضاً: "ولم يقلبوا الياء إلى الواو؛ لأن الياء أخفّ والواو أثقل"(٢)، ولأجل هذا كان "انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو"(٣).

وهذا المظهر مواضعُه غفيرةٌ -كما تقدّم- وسوف أُوردُ فيما يلي من النماذج ما يُجلّي صورته:

- بِيْض:

لو بنيتَ من البياض اسماً على زنة (فُعْل) نحو: (بُرْد)، فإنك تقول: (بِيْض)، والأصل: (بُيْض)، أُبدلت الضمة كسرةً لتسلم الياء من القلب،

---

(١) الإنصاف: (١/١٣، ١٤).

(٢) أسرار العربية: (٦).

(٣) الممتع: (٣٤٥).

وهذا مذهب سيبويه[١] في كلِّ ياءٍ هي عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها -قريبة من الطرف- أن تُقلب الضمة كسرةً لتصحّ الياء[٢].

ولا فرق في هذا المذهب بين المفرد -كما تقدَّم[٣]- والجمع نحو: (بِيْض)، واحدُه (أبْيَض)، وأصله: (بُيْض)، على وزن (فُعْل)،ك(أحْمر) و(حُمْر)[٤]؛ فالياء تُصان من القلب في الحالين.

أمَّا الأخفش[٥] فيُفرِّق بين المفرد والجمع، وتفصيل ذلك: أن اللفظ إذا كان مفرداً فإن الضمة تُقرُّ على حالها، وتقلب الياء واواً؛ فلو بنيتَ من البياض اسماً على (بُرْد) قلت: (بُوْض)، وإن كان اللفظ جمعاً أُبدلت الضمة كسرةً ؛ لتسلم الياء من القلبِ، فيُقال: (بِيْض) جمع (أَبْيَض).

وحُجَّة الأخفش: "أن قلب الضمة كسرة قد استقرَّ في الجمع، نحو: (بِيْض) في جمع (أبْيَض)، ولم يستقرّ في المفرد، والقياس يقتضي التفرقة؛ لأن الجمع أثقل من الواحد، فهو أدعى للتخفيف؛ فلذلك قُلبت الضمة كسرةً في

---

(١) الكتاب: (٤/ ٣٥٩)، ويُعزى هذا المذهب للخليل. ينظر المقتضب: (٢٣٩/١)، والمنصف: (٢٩٧/١)، والممتع: (٣٠٤).

(٢) وإن كانت الياء بعيدةً من الطرف قُلبت واواً، نحو: (مُوْقِن)، والأصل: (مُيْقِن). ينظر المفصل: (٥٢٨)، والممتع: (٢٩٩).

(٣) وذلك في (بِيْض) التي بُنيت من البياض على نحو (بُرْد).

(٤) ينظر المقتضب: (٢٣٩/١)، والمنصف: (٢٩٧/١)، والممتع: (٣٠٤).

(٥) تنظر المراجع السابقة.

الجمع لتصحَّ الياء، ولم تُقلب الياء واواً؛ لأن الياء أخفّ من الواو، وأمَّا المفرد فلكونه أخفَّ من الجمع يُحتمل فيه الواو"[١].

ويرى بعضهم أن ما ذهب إليه سيبويه هو القياس؛ لأن الضرورة مُلجئةٌ في اجتماع الياء والضمة إلى تغيير إحداهما، وتغيير الحركة أولى من تغيير الحرف؛ لأن المحافظة على الحرف أولى من المحافظة على الحركة [٢]، وهذا تعليلٌ حسن.

- (مَعِيشَة).

تحتمل (مَعِيشة) عند الخليل وسيبويه[٣] أن تكون على أحد وزنين:

الأول: (مَفْعِلَة)، والأصل: (مَعْيِشَة) نُقلت حركة الياء-وهي الكسرة- إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت (مَعِيْشَة).

والثاني: (مَفْعُلَة)، والأصل: (مَعْيُشَة)، نقلت حركة الياء -وهي الضمة- إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت (مَعُيْشَة)، ثم أُبدلت الضمة كسرةً لئلا تُقلب الياء واواً.

أمَّا الأخفش[١] فيرى أن هذه اللفظة لا تحتمل إلا وزناً واحداً، وهو (مَفْعِلَة)، ولو كانت على (مَفْعُلَة) لقيل:(مَعُوشة)، كما قال الشاعر:

---

(١) ينظر الممتع: (٣٠٤)

(٢) ينظر الكناش: (٢/٢٧٠).

(٣) ينظر الكتاب: (٣٤٩/٤)، والمقتضب: (٢٣٩/١)، والأصول في النحو: (٣٤٨/٣)، والتعليقة على كتاب سيبويه: (٣٠/٥)، والمنصف:(٢٩٦/١)، وشرح التصريف للثمانيني: (٤٦٦).

وكنتُ إذا جاري دعا لمضُوفةٍ أُشمِّرُ حتى يبلغَ السَّاقَ مئزري[٢]

قال ابن جني:"فأمَّا قول الشاعر .... ففيه تعلُّقٌ لأبي الحسن في قوله في (مَفْعُلَة) من (عِشْتَ مَعُوشةً)؛ لأن (مَضُوفة) (مَفْعُلَة)، من (ضِفْتَ الرجل): إذا نزلتَ به؛ لأن معناها ما ينزل بالإنسان ويَضيفه من نوائب الدهر، وأصلها: (مَضْيُفَة)، ثم نُقلت الضمة إلى الضاد، وانقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها"[٣].

فالأخفش لا يرى غضاضةً في قلب الياء واواً متى ما وقعت عيناً ساكنةً مضموماً ما قبلها في لفظٍ مفردٍ، وعلَّته في ذلك: أن المفرد خفيفٌ، فيُحتمل فيه القلب، بخلاف الجمع؛ فإن الياء فيه تُصان من القلب كما صينت في نحو: (بِيْض) جمع (أَبْيَض)[٤].

---

(١) ينظر الأصول في النحو: (٣٤٨/٣)، والتعليقة على كتاب سيبويه: (٣٠/٥)، والمنصف: (٢٩٧/١)، وشرح التصريف للثمانيني: (٤٦٧).

(٢) من الطويل، وهو لأبي جندب الهذلي. ينظر ديوان الهذليين: (٩٢/٣)،ولسان العرب (جور): (١٥٤/٤)، وورد بلا نسبة في المنصف: (٣٠١/١)، والممتع: (٣٠٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: (٤/ ٤٣٢)، ويُروى: (لمضيفة)، و(لمضافة).

(٣) المنصف: (٣٠١/١).

(٤) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه: (٣٠/٥)، وشرح التصريف للثمانيني: (٤٦٧)، ومسألة (بيض) السابقة.

ويَرِدُ على مذهب الأخفش أمران:

أحدهما: أن (مَضُوفة) شاذّة، فلا تُبنى عليها القواعد[1].

والآخر: أن قياسه في (مَعِيْشَة) يُخالف قياسه في (مَبِيْع)، إذ الأصل فيه: (مَبْيُوْع)، على زنة (مَفْعُول)، نُقلت الضمة إلى الباء فقيل: (مبُيْوْع)، ثم أُبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب، فقيل: (مبِيْوْع)، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فقيل:(مَبِوْع)، ثم قُلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها –كما قُلبت في (مِيْزان)– فقيل: (مَبِيْع)[2].

والشاهد في هذه السلسلة من التغييرات أن اللفظ حين آل إلى (مبُيْوْع)، أبدلت ضمة الباء كسرة لئلا تُقلب الياء، ويلزم الأخفشَ هذا في (مَعِيْشَة) فإن كان يقول: (مَعُوشة) فيلزمه أن يقول: (مَبُوع) فيخالف العرب أجمعين[3].

---

(١) ينظر المنصف: (٣٠١/١)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٨٢/١٠)، وشرح الشافية للرضي: (١٣٤/٣، ١٣٦)، وشرحها للركن: (٢/ ٧٨٠).

(٢) ينظر المنصف: (١/ ٢٨٧، ٢٩٨)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: (٤٧٧/٢).

(٣) ينظر الأصول في النحو: (٣٤٩/٣)، والمنصف: (١/ ٢٩٨، ٢٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٨١/١٠).

- مَؤُونة:

عُزي للفراء[١] أن (مَؤُونة) أصلُها (أ ي ن)، من (الأَيْن)[٢]، ووزنُها: (مَفْعُلَة)، والأصل: (مَأْيُنة) نُقلت حركة الياء -وهي الضمة- إلى الهمزة قبلها، فصارت (مَؤُيْنة)، ثم قُلبت الياء واواً.

وتظهر ثمرة الخلاف بين مذهب الخليل وسيبويه ومذهب الأخفش -اللَّذَيْن تكرَّر ذكرهما قبلُ[٣]-في هذه المسألة:

-فأمَّا الخليل وسيبويه فلا يتماشى ما اختاره الفراء في (مَؤُونة) -وهو أنها من (الأيْنِ)- مع قاعدتهما في الإعلال: التي تقتضي أن الياء إذا وقعت عيناً ساكنةً مضموماً ما قبلها -وهي قريبة من الطرف- أُبدلت الضمة كسرة لتصحّ الياء[٤].

وعلى هذا فإن (مَؤُونَة) -على قاعدتهما- لو كانت من (الأَيْن)[٥] ووزنها (مَفْعُلَة) لقيل: (مَئِيْنَة) كما قيل: (مَعِيشَة)، وسيكون الأصل: (مَأْيُنَة) على

---

(١) ينظر الأصول في النحو: (٣٤٩/٣)، والمحتسب: (٢١٤/١)، والصحاح: (مأن): (٢١٩٨/٦)، وتداخل الأصوات اللغوية: (٤٠٢/١).

(٢) وهو التعب والشّدَّة. ينظر الصحاح (مأن): (٢١٩٨/٦).

(٣) في المسألتين السابقتين.

(٤) ينظر الأصول في النحو: (٣٤٩/٣)، وتداخل الأصوات اللغوية: (٤٠٣/١)، ومسألة (مَعِيشة).

(٥) يُعزى لسيبويه أن (مؤونة) من (م و ن)، يُقال: (مُنْتُ الرجل أمونه)، وأصلها: (مَؤُونة) بلا همز، كقولهم: (قَؤُوم) من القيام، و(نَؤُوم) من (النوم)، ثم هُمزت الواو الأولى استحساناً للزوم الضمة قبلها، فصارتا على هذه الهيئة: (قَؤُوم) و(نَؤوم). ينظر المحتسب: (٢١٤/١)، وتداخل الأصوات اللغوية: (٤٠٢/١).

زنة (مَفْعُلَة)، وهذا يستوجب أن تُنقل ضمة الياء إلى ما قبلها، فتصير:(مَؤُيْنَة)، ثم تُقلب الضمة كسرةً لتسلم الياء من القلب، فتصير (مَئِينَة)[١].

– وأما الأخفش[٢] فيجوز على قاعدته في الإعلال أن تكون (مَؤُونة) من (الأَيْن) –كما يرى الفراء– لأن الياء عنده إذا وقعت عيناً ساكنةً مضموماً ما قبلها قُلبت واواً في المفرد، فيُقال: (مَؤُونة) كما يُقال: (مَعُوشة)، واستشهد بـ(مَضُوفة).

– (ضِيْزى):

اختُلف في وزن (ضِيْزى) على قولين:

الأول: قول سيبويه[٣]، وهو أنه على (فُعْلَى)، وأصله: (ضُيْزى) أُبدلت الضمة كسرةً لئلا تُقلب الياء واواً.

الثاني: قول الأخفش[٤]، وهو أنه على (فِعْلَى).

والفرق بين القولين: أن الأخفش أخذ بظاهر القول، وأمَّا سيبويه فردَّه إلى وزن آخر، ويتصل بقول سيبويه ثلاثة أمور يرتبط بعضها ببعض:

---

(١) ينظر الأصول في النحو: (٣/٣٤٩)، وتداخل الأصوات اللغوية: (١/٤٠٣)، ومسألة (مَعِيشة).

(٢) ينظر الهامش السابق.

(٣) الكتاب: (٤/٣٦٤)، وينظر الممتع: (٣١٨)، وارتشاف الضرب: (١/١٩٠).

(٤) ينظر ارتشاف الضرب: (١/١٩٠).

أولها: أن (ضِيْزى) صفة، والقاعدة عند سيبويه أنه لا يُوجد في الصفات (فِعْلَى)، وفيها (فُعْلى) بضم الفاء، مثل: (حُبْلَى)، فلذلك أبدلوا من الضمة كسرةً في (ضِيْزى) لتصحّ الياء، على حدّ فعلهم في (بِيْض)، وأصلُه: (بُيْض)[1].

وثانيها: أن الياء لم تُقلب واواً في (ضِيْزى) كما قُلبت في (طُوْبى)-وأصله: (طُيْبى)- لأن (ضِيْزى) صفة كما تقدّم، و (طُوْبى) اسم، والصفة أثقل من الاسم، فأرادوا التفرقة بينهما[2]، قال ابن يعيش: "وخصُّوا الاسم بالقلب للفرق؛ لأن الاسم أخفّ من الصفة، والصفة أثقل؛ لأنها في معنى الفعل، والأفعال أثقل من الأسماء، والواو أثقل من الياء، فجعلوها في الاسم الذي هو خفيف، ولم تُجعل في الصفة؛ لئلا تزداد ثقلاً"[3].

وثالثها: أنه يُتحصّل مما مضى أن (فُعْلى) عند سيبويه لا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة؛ فإن كان اسماً قُلبت فيه الياء واواً مثل: (طُوْبى)، وإن كان صفةً سلمت فيه الياء من القلب مثل:(ضِيْزى): وهو مذهب الجمهور[4].

---

(١) ينظر الكتاب: (٤/ ٣٦٤)، والمقتضب: (١/ ٣٠٤)، والأصول في النحو: (٢٦٧/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي: (١٢٩/٥، ٢٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٩٧/١٠، ٩٨).

(٢) تنظر المراجع السابقة.

(٣) شرح المفصل: (١٠/ ٩٧، ٩٨).

(٤) ينظر الكتاب: (٤/ ٣٦٤)، والمقتضب: (٣٠٤/١)، والأصول في النحو: (٢٦٧/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي: (١٢٩/٥، ٢٧١)، وشرح التصريف للثمانيني: (٥٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش: (١٠/ ٩٧، ٩٨)، والممتع: (٣١٨).

- (بَغِيّ)[1]:

أصل (بَغِيّ): (بَغُوْي)، على زنة (فَعُول)، قال ابن عصفور: " فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء، ثم قُلبت الضمة التي في العين من (بَغِيّ) كسرةً؛ لتصحّ الياء، والدليل على أن (بَغِيّاً) (فَعُول): كونُه للمؤنث بغير تاء، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[2]، ولو كان (بَغِيّ) (فَعِيل)[3] لكان بالتاء كـ(ظريفة)"[4].

- (مَرْمِيّ) و(مُسْلِمِيّ):

الأصل في (مَرْمِيّ): (مَرْمُوْي)؛ على زنة (مَفْعُول)، اجتمعت الواو والياء، وسُبقت الأولى منهما بالسكون، فانقلبت الواو ياءً، فقيل: (مَرْمُيْي)، ثم كُسرت الميم لئلا تُقلب الياء واواً؛ وذلك لسكونها وضمّ ما قبلها، فقيل: (مَرْمِيْي)، ثم أُدغمت الياء في الياء، فقيل: (مَرْمِيّ)[5].

وقريبٌ من هذا اللفظ: (مُسْلِمِيّ) في الرفع؛ أصله: (مُسْلِمُوْي)، قُلبت فيه الواو ياءً، فقيل: (مُسْلِمُيْي)، ثم أُبدلت الضمة كسرةً لتصحّ الياء، وأُدغمت الياء في الياء فقيل: (مُسْلِمِيّ)[6].

---

(١) من بغَت الأمة، أي: عهرت وزنت. ينظر لسان العرب (بغا): (١٤/ ٧٧).

(٢) [مريم: ٢٨].

(٣) هو مذهب بعض النحويين، والخلاف مفصَّل في الدر المصون: (٥٧٨/٧).

(٤) الممتع: (٣٤٩).

(٥) ينظر المفتاح في الصرف: (٧٨)، وشرح الشافية للركن: (٧٨٩/٢)، والتصريح: (٣٣٨/٣).

(٦) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: (١٦٣/٤)، وشرح الشافية للركن: (٧٨٩/٢).

- **(أَرْمِيَة)**:

تقول في (أَفْعُلَة) من (رَمَيْتُ): (أَرْمِيَة)، والأصل: (أَرْمُيَة)، بضمّ الميم، غير أنهم كسروها لتصحّ الياء[١].

- **(شِيْب)**:

(شِيْب) جمعٌ مفردُه: (أشْيَب)، وأصله: (شُيْب) -بضمّ الشين -كـ(أَحْمَر) و(حُمْر)- لكنها كُسرت؛ لئلا تُقلب الياء[٢].

- **(نِيْب)**:

(نِيْب) جمعٌ مفردُه: (ناب)، وأصله: (نُيْب)، على زنة: (فُعْل)، كـ(أَسَد) و(أُسْد)، وقد كُسرت النون لتسلم الياء من القلب[٣].

- **(ضِيْفان) و(شِيْخان)**:

وهما جمعان مفردُهما: (ضَيْف) و(شَيْخ)، ووزنهما:(فِعْلان)، ويجوز أن يكون وزنهما: (فُعْلان)؛ لأن الأصل: (ضُيْفان) و(شُيْخان)، ثمّ كُسرت فيهما الضاد والشين؛ لتصحّ الياء[٤].

***

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: (٣٤٥/٥).

(٢) ينظر تخليص الشواهد: (٧١).

(٣) ينظر الصحاح (نيب): (١/ ٢٣٠).

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي: (١١٧/٢).

ثانياً: صون الياء من قلبها ألفاً:

ظهر في مواضع نزْرةٍ من كلام العلماء ما يُشير إلى أنّ قلب الياء ألفاً قد يقود إلى بعض الإشكالات، كحدوث اللبس، أو كثرة التغيير، أو التقاء الساكنين، ومن أجل هذا عُمِد إلى تصحيح الياء، والحيلولة دون العلة الموجِبة لقلبها، وسوف يتضح أن بعض الإشكالات التي خيفَ منها كانت محلّ نظرٍ؛ لأن موجِبات القلب لم تكتمل، وإنما تحقق بعضها، وانعدم بعضها، فكانت الياء في وِقاءٍ مِن محاذير القلب.

- (بَيْضات):

إذا جُمع نحو: (بَيْضة) -مما كان اسماً معتلّ العين- بألفٍ وتاءٍ قيل: (بَيْضات)، بسكون الياء، ولا تُحرَّك الياء بالفتح كما حُرِّكت في (جَفَنات) و(تَمَرات)؛ لأن التحريك يُؤدي بالياء إلا قلبها ألفاً، فتلتبس (فَعْلَة) ساكنة العين بـ(فَعَلَة) مفتوحة العين، كـ(دارة)[1] و(دارات)، و(قامة) و(قامات)[2]، وهكذا الشأن في نحو: (جَوْزة) -مما عينُه واو-يُقال فيه: (جَوْزات)، قال ابن جني: "فأمّا تسكينهم الواو والياء في (جَوْزات) و(بَيْضات) فإنما كرهوا الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظٍ يجب معه القلب، وهو قولهم: (بَيَضات)

(١) هي ما أحاط بالشيء، وتُطلق على الأرض الواسعة بين جبال. ينظر لسان العرب (دور): (٤/ ٢٩٦).

(٢) ينظر المنصف: (٣٤٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٣٠/٥)، وشرح الشافية للركن: (١/ ٤٣٢).

و(جَوَزَات)، ولو قلبوا فقالوا: (باضات) و(جازات) لالتبس لفظه بلفظ ما واحدُهُ مقلوبٌ، نحو: (دارات) و(قارات)[1] جمع (دارة) و(قارة)"[2].

والحقُّ أنَّ هذا الإشكال لا يرِدُ؛ لأن الياء والواو لا تُقلبان ألفين إلا إذا كانت حركتهما أصلية[3]، وحركتهما في (بَيَضات) و(جَوَزَات) عارضة، فكانتا في مأمنٍ ممّا خيف منه، ولهذا لم تُقلبا في لغة هذيل[4]، قال ابن يعيش: "ومنهم من يقول: (جَوَزات) و(بَيَضات)، فيفتح، ولا يقلب؛ لأن الفتحة عارضة،كما لم يقلب الواو من ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ ﴾ [5] و ﴿ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [6]، وهي لغة لهذيل، قال الشاعر:

أخو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتأَوِّبٌ رفيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ[7]

وذلك[8] قليل، والأول[9] عليه الكثير"[10].

---

(١) الأراضي ذات الحجارة السُّود. ينظر لسان العرب (قور): (٥/ ١٢٢).

(٢) المنصف: (٣٤٣/١).

(٣) ينظر المفتاح في الصرف: (٩٢)، وشذا العرف: (١٤٣).

(٤) تنظر هذه اللغة في الكتاب: (٦٠٠/٣).

(٥) [الجن: ١٦].

(٦) [البقرة: ١٦].

(٧) من الطويل، وقد عُزي لشاعرٍ من هذيل في ارتشاف الضرب: (٥٩٢/٢)، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي (٣١٩/٤)، والمنصف: (١/ ٣٤٣).

(٨) أي: فتح الياء.

(٩) أي: تسكين الياء.

(١٠) شرح المفصل: (٣٠/٥، ٣١).

- (أيْن وكيْف):

إذا أُريد التخلُّص من التقاء ساكنين بتحريك أحدهما فإن الأصل في التحريك أن يكون للأول؛ "وإنما قلنا: الأصلُ تحريك الأول مِن قِبَل أن سكون الأول منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريكه من قِبَل إزالة المانع، إذ بتحريكه يُتوصَّل إلى النُّطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحرِّكةً توصُّلاً إلى النُّطق بالساكن بعدها"(١).

وقد خرج عن هذا الأصل: (أيْنَ) و(كَيْفَ)، حيث حُرِّك الثاني منهما دون الأول، والعلةُ في ذلك أنه لو حُرِّك الأول فيهما-وهو الياء- لانقلبت ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فيصير اللفظان على هذا النحو: (أانْ) و (كافْ)، فيلتقي ساكنان، وهذا يستوجب تحريك النون والكاف، فيتوالى تغييران.

قال ابن يعيش: "فأمّا (أيْنَ) و(كَيْفَ) فمعدولٌ بهما عن القياس بتحريك الساكن الثاني دون الأوّل لمانع؛ وذلك أنّا لو حرّكنا الأوّل-وهو الياء في (أيْنَ) و(كَيْفَ)- لانقلبت ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها على حكم التصريف، إذ الحركة تقع لازمة، ولو قُلبت ألفاً لزم تحريك النون ؛ لسكونها وسكون الألف قلبها، فلمّا كان يؤدِّي تحريك الأول إلى تغيير بعد تغيير حرَّكوا الثاني من أوّل الأمر، واستغنوا بذلك عن تحريك الأوّل"(٢).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: (٩/ ١٢٥).

(٢) شرح المفصل : (٩/ ١٢٥).

وهذا فيه نظر؛ لأن الأول -وهو الياء- لو اختير تحريكها فقيل: (أَيَنْ) و(كَيَفْ) فلن تكون معرَّضةً للقلب -وإن تحرَّكت وانفتح ما قبلها- لأن ما بعدها ساكن، والياء لا تُقلب ألفاً إلا إذا كان ما بعدها متحرِّكاً[1]، فهي محروسةٌ ممّا خُشِي منه.

وقد يكون سبب تحريك الثاني هو استثقال الحركة على الياء لو قيل: (أَيَنْ) و(كَيَفْ)، ونظير ذلك جمع (بَيْضة)، فإن الأكثر فيه أن يُقال: (بَيْضات) بتسكين الياء، وقلّ فتحها -وهي لغة هذيل- لثقل الحركة عليها[2].

- (لَيْسَ):

(لَيْسَ) في مذهب الجمهور فعلٌ[3]، وأصله: (لَيِس)[4]، وكان حقُّ الياء أن تُقلب ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها[5]، لكنها سُكِّنت؛ لتسلم من القلب؛ لأنهم لم يريدوا أن يصرِّفوا هذا الفعل، قال ابن السراج: "وقال أصحابنا: إنّ (لَيْسَ) أصلها (لَيِسَ)، نحو (صَيِدَ البعير)[6]، ولم يقلبوا الياء

(١) ينظر شذا العرف: (١٤٤).

(٢) ينظر شرح الشافية للركن: (٤٣٢/١)، والمسألة السابقة.

(٣) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ١١٧).

(٤) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه: (١٤٦/٥)، والمنصف: (٢٥٨/١).

(٥) ينظر الكتاب: (٤/ ١٠٩)، وشرحه للسيرافي: (٤٨٦/٤).

(٦) أي: لا يستطيع الالتفات من داءٍ ونحو. ينظر لسان العرب (صيد): (٣/ ٢٦٢).

ألفاً؛ لأنهم لم يريدوا أن يصرِّفوها فيستعملوا منها (يَفْعَلُ)، ولا (فاعِل)، ولا شيئاً من أمثلة الفعل، فأسكنوا الياء وتركوها على حالها بمنزلة (لَيْتَ)"[1].

***

(١) الأصول في النحو: (٣/٣٤٥).

ثالثاً: صون الياء من قلبها همزة:

مواضع هذا المظهر قليلةٌ جدّاً، وغايةُ ما وقفتُ عليه من ذلك – بعد طُول استقراءٍ – مسألتان، تُلُوفِيَ فيهما قلب الياء همزةً؛ حتى لا تلتقي همزتان.

– (جاءٍ):

(جاءٍ) اسم فاعلٍ من (جاء)، وأصله: (جايئ)، مثل:(بايع)، إلا أن الهمزة حدث فيها قلبٌ مكانيّ، حيث قُدِّمت إلى موضع العين، فقيل: (جائي)، ثم أُعِلَّت إعلال (قاضٍ)، فقيل: (جاءٍ)، وهذا مذهب الخليل[1].

والذي حمل الخليل على القلب المكاني: أن الياء في (جايئ) وقعت عيناً لاسم فاعلٍ أُعِلَّت في فعله، وهذا يقتضي قلبها همزة، ولو قُلبت الياء همزةً لقيل: (جائئ)، فيجتمع همزتان في كلمة واحدة، وهذا لم يرد إلا في نادر الشعر[2]، كقوله:

فإنكَ لا تدري متى الموتُ جائئٌ إليكَ ولا ما يُحدِثُ اللهُ في غدِ[3]

وذهب سيبويه[1] إلى أن الياء في (جايئ) لم تخضع للقلب المكاني، بل قُلبت همزةً على مقتضى القياس، فقيل: (جائئ) مثل: بائع، ثم أُبدلت الهمزة

---

(١) ينظر الكتاب: (٥٤٩/٣)، وشرحه للسيرافي: (٢٨٩/٤)، والمنصف: (٥٢/٢)، والخصائص: (٣/ ١٤٣)، والممتع: (٣٢٧)، وارتشاف الضرب: (٣٣٥/١)، وشرح الشافية للركن: (٧٠٩/٢).

(٢) تنظر المراجع السابقة.

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، ينظر الخصائص: (١٤٣/٣)، والمقاصد الشافية: (٨٢/٩).

الثانية ياءً، فقيل: (جائي)، ثم أُعِلَّت إعلال (قاضٍ) فقيل: (جاءٍ)، على زنة (فاعِل).

قال ابن جني: "وكلا القولين حسن جميل"[٢]، وقد حكى عن شيخه الفارسي أن قول الخليل هو الأقوى؛ لأن ما ذهب إليه سيبويه يترتَّب عليه إعلالان، وهما قلب العين همزة، وقلب الهمزة التي هي لامٌ ياءً[٣]، و"توالي إعلالين على الكلمة من جهةٍ واحدة لا يُوجد في كلام العرب إلا نادراً أو في ضرورة الشعر"[٤].

والحقُّ أنّ مذهب الخليل –وإن لم يرد عليه الإشكال السابق– لا يخلو من تكلُّف القلب[٥]، بل يرى بعضهم أنه يُفضي إلى توالي إعلالين أيضاً؛ لأن النقل يُوقِعُ في تأخير حرفٍ عن موضعه، ثمّ ردِّه إلى أصله، وذلك إعلالان، وإقرار الكلمة على نظمها أولى[٦].

– (خطايا):

---

(١) الكتاب: (٣٧٧/٤)، وعزا المبرد هذا المذهب إلى النحويين أجمعين. ينظر المقتضب: (٢٥٣/١).

(٢) المنصف: (٥٣/٢)

(٣) ينظر المرجع السابق.

(٤) الممتع: (٣٢٧).

(٥) ينظر المرجع السابق.

(٦) ينظر اللباب للعكبري (٣١٢/٢).

(خطايا) جمع (خطيئة)، وقد اختُلف في أصل هذا الجمع[١]، ومذهب الكوفيين أنه على زِنة (فَعَالى)، وأصله: (خطايئ)، وكان القياس أن تُقلب الياء همزةً على حدّ قلبها في (صحيفة) و(صحائف)، و(كتيبة) و(كتائب)، غير أنهم قدَّموا الهمزة لتسلم الياء من القلب، وذلك أنها لو قُلبت لقيل: (خطائئ)، فتجتمع همزتان، وهو مرفوضٌ في كلامهم[٢].

ولا يُعترض بقولهم: (درائئ) في جمع (دريئة)[٣]، وقولهم: (لفائئ) في جمع (لفيئة)[٤]، ونحوهما، فأولئك شواذّ[٥]، "وما كانت هذه سبيله وجب اطّراحه، والتوقف عن لغة من أورده"[٦].

---

(١) ينظر الكتاب: (٣/٥٥٣)، والمقتضب: (١/٢٧٧، ٢٧٨)، والأصول في النحو: (٢/٤٠٣)، وشرح الكتاب للسيرافي: (٤/٢٨٨)، وشرح التصريف للثمانيني: (٤٤٩)، وشرح الشافية للركن: (٢/٧١١).

(٢) ينظر الإنصاف: (٢/٨٠٥).

(٣) هي حَلْقة يُتعلَّم عليها الطعن. ينظر الصحاح (د ر أ): (١/٤٩).

(٤) هي كلّ بَضْعَة لا لحم فيها. ينظر لسان العرب (لفأ): (١/١٥٣).

(٥) ينظر الخصائص: (٣/١٤٢، ١٤٣)، وارتشاف الضرب: (١/٢٦٨).

(٦) الخصائص: (٢/٧).

المبحث الثاني: بواعث صون الياء من القلب:

تبيَّن مما مضى أن الياء قد يُتحاشى قلبها واواً أو ألفاً أو همزةً، وقد دفعَ إلى ذلك بواعثُ مختلفة، لعلّي أسوقُ فيما يلي أبرزها:

١- مراعاة النظير:

من التصريفات ما تؤول معه الياء إلى القلب المحذور، فيأتي اللفظ على هيئةٍ نادرةٍ ، أو على وزن مهملٍ ليس له نظير، وقد احترز العلماء من ذلك بفرضِ قيودٍ يُؤمَن معها هذا النوع من القلب.

ولعلّ مما يدخل في هذا الصَّدد ما قيل في جمع (أَفْعَل فَعْلاء)؛ فإنه يُجمع على زنة (فُعْل)، فيُقال في (أَحْمَر وحَمْراء): (حُمْر)، ويجوز ضمُّ العين في الضرورة فيما صحت عينه ولامه ولم يُضاعف[١]، كقوله:

طوى الجديدانِ ما قد كُنتُ أنشرُهُ وأَخْلفَتْني ذواتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ[٢]

وقوله:

وما انتميتُ إلى حُورٍ ولا كُشُفٍ ولا لئامٍ غداةَ الرَّوْع أَوْزاعِ[٣]

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية: (٤/ ١٨٣٠)، وتمهيد القواعد: (٩/٤٧٧٤)، وهمع الهوامع: (٣/ ٣٥١، ٣٥٢).

(٢) من البسيط، وقد عُزي إلى أبي سعيد المخزومي في الأمالي للقالي: (١/ ٢٥٩)، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: (٤/ ١٨٣٠)، وتمهيد القواعد: (٩/ ٤٧٧٤٥)، وهمع الهوامع: (٣/٣٥٢).

(٣) من البسيط، وقد عُزي لضرار بن الخطاب في المقاصد النحوية: (٤/١٦٤٣)، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: (٤/١٨٣١)، وتمهيد القواعد: (٩/ ٤٧٧٥)، وهمع الهوامع: (٣/ ٣٥٢).

والشاهد في البيتين: (نُجُل) و(كُشُف) فهما جمعان لـ(نَجْلَاء) و(أَكْشَف)[1].

واحتُرز بصحة: اللام من معتلّها[2]، نحو: (أعمى) فإنه يُجمع على (عُمْي)، ولا تُضمُّ عينه؛ لأنها لو ضُمَّت لانقلبت ياؤه واواً، فيُقال: (عُمُو)، وهذا مرفوضٌ في كلامهم؛ لأنه لا يوجد اسمٌ معربٌ آخره واوٌ لازمةٌ مضموم ما قبلها، فيُضطرُّ إلى قلب الواو ياء فيُقال: (عُمُي) ثم تكسر الميم لمناسبة الياء فيُقال: (عُمِي) على زنة (فُعِل)، وهو مهمل في الأسماء[3].

ونحو هذا: (أَيْدٍ) فهو جمعٌ مفردُه: (يَدْي)، كـ(ظَبْي)، وأصله: (أَيْدُي) على وزن (أَفْعُل)[4]، قُلبت فيه ضمة الدال كسرةً لتسلم الياء من القلب[5].

وإنما صحَّت الياء في هذا الجمع لأنها لو قُلبت واواً -للضمة التي قبلها- فقيل: (أيدُو) لأدّى ذلك إلى بناءٍ ليس له نظير، فليس في العربية اسم معربٌ آخره واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبلها، قال ابن يعيش: "جمعوا (يداً) على (أَفْعُل)،

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية: (٤/ ١٨٣١)، وتمهيد القواعد: (٩/ ٤٧٧٥)، و (الأكشف): هو الرجل الذي لا تُرس معه في الحرب. ينظر الصحاح (كشف): (٤/ ١٤٢٢).

(٢) واحتُرز بصحة العين من نحو: (سُوْد) و(بِيْض) جمعي (أَسْود) و(سَوْداء)، و(أَبْيَض) و(بَيْضاء)، وبالمضاعف من نحو: (غُرّ) و(جُمّ) جمعي (أَغرّ) و(غَرّاء) و (أَجَمّ) و(جَمّاء) . ينظر تمهيد القواعد: (٩/ ٤٧٧٥).

(٣) ينظر تمهيد القواعد: (٩/ ٤٧٧٥)، وهمع الهوامع: (٣/ ٣٥٢).

(٤) ينظر الكتاب: (٣/ ٣٥٨)، والمقتضب: (١/ ٣٦٤)، والأصول في النحو: (٣/ ٣٢٤)، وشرح الكتاب للسيرافي: (٤/١١٢)، وشرح التصريف للثمانيني: (٤١٤)، وإيجاز التعريف: (٧٨).

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: (٥/٧٤).

وهو من أمثلة أقلّ العدد لما كان واحدُه (فَعْلاً)، والدالُ التي هي عين (الفَعْل) وإن كانت مكسورةً فأصلُها الضمّ، كما أنها في (كَلْب) و(أَكْلُب)، و(كَعْب) و(أَكْعُب) كذلك، وإنما عدلوا إلى الكسر لتصح الياء؛ إذ لو بقيت الضمة قبل الياء لانقلبت واواً، وكنتَ تصير إلى بناءٍ ليس مثله في الأسماء"[١].

ومِثْلُ ذلك أيضاً: (ترامى)؛ فإن قياس مصدره أن يكون على (ترامُي)، لأنه (تَفَاعُل)؛ فتكون الياء سانحةً لقلبها واواً، وقلبُها يقودُ إلى وقوع واوٍ قبلها ضمة لازمة في آخر اسم معرب، وهو مرفوضٌ في كلامهم، ودرءاً لهذا الإشكال كُسرت الميم لتصحَّ الياء[٢].

٢- أمن اللبس:

اللبس محذور؛ لمنافاته القصد من وضع اللغة، والمراد به في اصطلاح النحويين:حصول إشكال في الكلمة أو الكلام يؤوْلُ إلى عدم الفهم، أو سوء الفهم[٣].

ومن المسائل التي قد يحصل فيها هذا الإشكال:

قلب الياء واواً في نحو: (اغزي)؛ فإن أصله: (اغْزُوِي) بوزن: (اقْتُلِي)، فكرهوا الكسر على الواو لانضمام ما قبلها، فسكنوها، فاجتمع ساكنان:

---

(١) شرح المفصل: (٥/٧٤).

(٢) ينظر اللباب للعكبري (١/٥١٦).

(٣) ينظر الأحكام النحوية المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه من خلال شرح الرضي على الكافية: (١٠٧).

الواو والياء، فحذفوا الواو لالتقاء الساكنين، ثم كسروا الزاي لتسلم الياء؛ لأنها علامة التأنيث[١]، ولو قُلبت الياء واواً فقيل: (اغزُو) لتوهم السامع أن الأمر للجماعة.

وقريبٌ من هذا ما كان على وزن (فُعْلَى) -مما عينه ياء- فإنه لا يخلو من أن يكون اسماً أو صفةً؛ فإن كان اسماً قُلبت ياؤه واواً، نحو: (طُوْبى)، وإن كان صفةً سلمت فيه الياء من القلب بكسر ما قبلها -فرقاً بين الاسم والصفة[٢]- نحو:(مشيةٌ حِيْكى)[٣]، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[٤]، والأصل: (حُيْكى)، و(ضُيْزى)[٥]، قال سيبويه: "وذلك قولهم: (امرأة حِيْكى)، ويدلّك على أنه (فُعْلى) أنه لا يكون (فِعْلى) صفةً، ومثلُ ذلك: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾، فإنما فرّقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرّقوا بين (فَعْلَى) اسماً وبين (فَعْلَى) صفةً في بنات الياء التي الياء فيهنّ لام، وذلك قولهم: (شَرْوَى) و(تَقْوَى) في الأسماء، وتقول في الصفات: (صَدْيا) و(خَزْيا)، فلا تُقلب"[٦].

٣- طلَب الخفة:

---

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: (٣٦٧/٥)، والمنصف: (١/ ٥٥).

(٢) ينظر الكتاب: (٤/ ٣٦٤)، والمقتضب: (٣٠٦/١)، والأصول في النحو: (٣٠٣/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي: (٢٧١/٥)، والممتع: (٣١٨)، وشرح الشافية للرضي: (٨٦/٣)، وشرحها للركن: (٢/ ٧٧٨، ٧٧٩).

(٣) أي: مشية فيها تبختر. ينظر لسان العرب (حيك): (١٠/ ٤١٨).

(٤) [النجم: ٢٢].

(٥) وهو المختار عند سيبويه. ينظر مسألة (ضِيْزى) في المبحث الأول.

(٦) الكتاب: (٤/ ٣٦٤).

دأبت العربية على الخفة في الكلام، وقد تجلّى في المبحث السابق أنّ أكثر المواطن التي تُلُوفِيَ فيها قلب الياء هي تلك التي تكون فيها معرَّضةً لقلبها واواً؛ وذلك أن الواو ثقيلة، والياء أخفّ، والخفيف لا يُنتقل منه إلى الثقيل.

ومن أجل ذلك لم يرد من باب (فَعُل يَفْعُل) يائيُّ العين ولا يائيُّ اللام متصرِّفاً[1]؛ لأن مضارع (فَعُل) بالضمّ لا غير؛ فلو أتيا منه لاحتيج إلى قلب الياء واواً في المضارع نحو: (يَبُوع) و(يَرْمُو) من البيع والرمي، فينتقل من الثقيل إلى ما هو أثقل منه[2]، قال ابن جني: "ألا تراهم إنما تحاموا أن يبنوا (فَعُل) مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه؛ لأنه كان يلزمهم أن يقولوا: بُعْتُ أَبُوعُ، وهو يَبُوعُ، وأنتَ أو هي تَبُوعُ، وبُوعا وبُوعُوا وبُوعي، وهما يبُوعان، وهم يبُوعُون، ونحو ذلك، وكذلك لو جاء (فَعُل) مما لامه ياء متصرِّفاً للزم أن يقولوا: رَمُوتُ ورَمُوتَ، وأنا أرمُو، ونحن نرمُو، وأنت ترمُو، وهو يرمُو، وهم يرمُون، وأنتما ترمُوان، وهُنَّ يرمُون، ونحو ذلك، فيكثر قلب الياء واواً، وهو أثقل من الياء"[3].

(١) ينظر الممتع: (٢٨٩)، وشرح الشافية للرضي: (٧٦/١)، وقد قُيِّد يائي اللام بالتصرُّف تنبيهاً على نحو: (قَضُوَ الرجل ورَمُو)، بمعنى: ما أقضاه و ما أرماه! فإنه مطّرد، وهو غير متصرف. ينظر الخصائص : (٢/ ٣٤٨)، وتمهيد القواعد: (٣٧٠٨/٨).

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي: (٧٦/١).

(٣) الخصائص: (٢/ ٣٤٨).

وقد شذّ عن ذلك لفظ: (هَيُؤَ) من قولهم: (هَيُؤَ الرجلُ) أي: صار ذا هيئة[١]، ولفظ: (نَهُو) من قولهم: نَهُوَ الرجلُ فهو نَهِيّ، إذا كان كامل النُّهْيَة في العقل[٢].

ولا يُشكل نحو: (سَرُوَ)[٣] و(رَمُوَ)[٤]؛ لأن الواو فيهما لم تُقلب عن ياء بل هي واوٌ في الأصل- فهما في بناء لا يتصرّف، لمشابهته التعجّب و(نِعْمَ) و(بِئْسَ)- فلم يُؤتَ بثقيل بعد خفيف[٥].

---

(١) ينظر الخصائص: (٢/ ٣٤٨)، وشرح الشافية للرضي: (٧٦/١)، ولسان العرب (هيأ): (١٨٨/١)، وارتشاف الضرب: (١٥٣/١)، وشذا العرف: (٣٦).

(٢) ينظر لسان العرب (نهى): (٣٤٦/١٥)، وشرح الشافية للركن: (٧٩٢/٢)، وشذا العرف: (٣٦).

(٣) سَرُوَ الرجل: ارتفع، فهو رفيع. ينظر لسان العرب (سرا): (١٤/ ٣٧٨).

(٤) رَمُوَ الرجل: جاد رمْيُه. ينظر المرجع السابق (هيأ): (١/ ١٨٨).

(٥) ينظر الخصائص: (٢/ ٣٤٨)، والمنصف: (٢/ ١١٣)، والمقاصد الشافية: (٩/ ١٦٥).

٤- المحافظة على الغرض من الحرف:

اجتُلبت بعض الحروف للدلالة على غرضٍ معيَّن، وهذا يعني أن حذف الحرف المجتلَب أو تغييره بقلبٍ ونحوه ينافي الغرض الذي جاء من أجله ذلك الحرف.

ويسري هذا الحكم على الياء في نحو: (رُجَيِّل)؛ فالغاية من هذه الياء هي الدلالة على أن الكلمة مصغَّرة، وقد وضع علماء التصريف قاعدةً مفادُها:

أنه لا يُصغَّر اسم أقلّ من ثلاثة أحرف؛ لأنه لو صُغِّر وهو على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثةً في الطرف، وهذا يستوجب تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة، وإذا تحركت ياء التصغير وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً، فينتفي الغرض منها.

قال ابن يعيش: "اعلم أنه لا يجوز أن يُصغَّر اسم على أقل من ثلاثة أحرف؛ لأن أدنى أبنية التصغير (فُعَيْل)، وذلك لا يكون إلا من بنات الثلاثة؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثةً ساكنةً، وأدنى ما يقع بعدها حرفٌ يكون حرفَ الإعراب، نحو: (رُجَيْل) و (جُمَيْل)، ولو صُغِّر ما هو على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثةً طرفاً، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنةً؛ لأنها رسيلة ألف التكسير[1] في (رِجال) و (جِمَال) و (جَعَافِر)، و (مَسَاجِد)، وكان يُؤدِّي ذلك إلى

(١) أي: في حكمها، فكلٌّ منهما ساكن.

قلب ياء التصغير ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، أو حذفها إذا وقع بعدها تنوين، وكلُّ ذلك محظور؛ لما يلزم فيه من نقض الغرض باجتلاب ياء التصغير"[١].

٥- المحافظة على القافية:

قد يتصرَّف الشاعر في قصيدته على النحو الذي يحفظ وزنها ويضبط قافيتها، وهذا التصرُّف ربما لا يكون من وجهٍ واحد بل يكون مركباً، فيسري على اللفظ تغييراتٌ مختلفة، كالحذف، والإبدال، وتغيير الحركة، وقد جاءت هذه الثلاثة مجتمعةً في قول الرجز:

قواطناً مكَّةَ مِن وُرْقِ الحَمِي[٢]

والشاهد: (الحَمِي)، وأصله: الحَمَام، حُذفت الألف تخفيفاً، فصار: (الحَمَم)، فاجتمع مثلان، فأبدل من الثاني منهما ياءً[٣] -استثقالاً للتضعيف- فصار: (الحَمَي)، ثم كُسرت الميم لتسلم الياء من قلبها ألفاً، فقيل: (الحَمِي)، ولولا سلامة الياء من القلب لاختلَّت القافية[٤].

---

(١) شرح المفصل (٥/ ١١٨).

(٢) الرجز للعجاج، يصف فيه حمام الكعبة. ينظر الديوان: (٢٣٧)، والكتاب: (٢٦/١)، ولسان العرب (حمم): (١٥٨/١٢)، وبلا نسبة في الخصائص: (٤٧٣/٢)، وروايته في الديوان: (أوالفاً مكَّةَ ..).

(٣) كما قالوا في (تظنَّنْت): تظنّيت، ينظر شرح الكتاب للسيرافي: (١/ ٢١١)، والخصائص: (٤٧٣/٢)، وشرح التصريف للثمانيني: (٢١٨)، ولسان العرب (حمم): (١٢/ ١٥٩).

(٤) هذا أحد الأوجه التي قيلت في البيت، ومما قيل أيضاً: أن الشاعر حذف ميم (الحمام)، وأبدل الألف ياءً بعد كسر ما قبلها. ينظر الخصائص مع هامشه : (٤٧٣/٢)، ولسان العرب (حمم): (١٢/ ١٥٩).

٦. إرادة عدم التصرُّف:

وهذا ظاهرٌ في (لَيْسَ)؛ فأصله (لَيِسَ) عند الجمهور كما تقدّم[١]، وسكنت فيه الياء ليُؤمَن القلبُ؛ لأنهم أرادوا ألّا يتصرّف، قال ابن يعيش: "وإنما قلنا: إن أصله (فَعِل) بالكسر؛ لأنه لا يخلو من أن يكون على (فَعَل) أو (فَعُل) أو (فَعِل) على ما ذكرنا، فلا يجوز أن يكون على (فَعَل) بالفتح؛ لأنه لو كان مفتوحاً لم يجز إسكانه؛ لأن الفتحة خفيفة؛ ألا ترى أنهم لا يخفّفون نحو (قَلَم) و(جَبَل) بالسكون؟ ولا يجوز أن يكون على (فَعُل) بالضم؛ لأن هذا البناء لم يأت من بنائه الياء، فلما امتنع أن يكون على (فَعَل) و (فَعُل) تعيَّن أن يكون (فَعِل) بالكسر، وصُحِّح كما صُحِّح (صَيِدَ البعير) ، وليس المراد أن العلة واحدة، وإنما ذلك لإبداء النظير؛ وذلك لأن العلة في تصحيح (لَيْس) إرادة عدم التصرُّف، والعلة في تصحيح (صَيِد) إنما هو لأنه في معنى (أصْيَد) ك(عَوِر) و(حَوِل)، إذ كانا في معنى (أَعْوَر) و(أَحْوَل)"[٢].

٧- درْء التقاء الهمزتين، أو التقاء الساكنين:

وهذان محظوران تقدّما:

- فأمَّا الأول ففي نحو: (جاءٍ)[٣]، وفي نحو: (خطايا)[٤].

- وأمّا الثاني ففي نحو (أيْنَ وكيْفَ)[٥]، وقد تبيّن أن هذا المحظور كان محلّ نظرٍ، لأن موجِبات القلب لم تكتمل، فكانت الياء في حِرْزٍ منه.

---

(١)ينظر المظهر الثاني في المبحث الأول: صون الياء من قلبها ألفاً.

(٢) شرح المفصل: (٧/ ١١٢).

(٣) ينظر المظهر الثالث في المبحث الأول: صون الياء من قلبها همزة.

(٤) ينظر المظهر الثالث في المبحث الأول: صون الياء من قلبها همزة.

(٥) ينظر المظهر الثاني في المبحث الأول: صون الياء من قلبها ألفاً.

المبحث الثالث: طُرُق صون الياء من القلب:

ذكرت في مقدمة هذا البحث أن الحرف قد يكون ممكَّناً من القلب ثم يُعمد إلى تصحيحه بالحيلولة دون العلّة الموجِبة لقلبه، والمتتبّع المسائل المتعلِّقة بالياء يجد أن الطُّرق التي اتُّبعت في سبيل تصحيحها -وإن تعدَّت مظاهرها- لا تخرج في جُملتها عن الطّريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى: إزالة العلّة الموجِبة للقلب:

وتتأتّى هذه الطريقة بما يلي:

١- إبدال حركة ما قبل الياء: وهذا المسلك يُركَن إليه حين تصير الياء معرَّضةً لقلبها واواً؛ وذلك لكون ما قبلها مضموماً، فعندئذٍ تُبدل الضمة إمّا كسرة، وإمّا فتحة، وإمّا سكوناً، على التفصيل الآتي:

أ- إبدال الضمة كسرة، وهذا كثير[١]، ومن أمثلته: (عِيْن)، جمع (أَعْيَن)، والأصل فيه أن يكون على (عُيْن)؛ لأن وزنه (فُعْل)، مثل: (أَسْود) و (سُوْد)، "إلا أنه كُسر أوله، كراهية أن تصير الياء واواً، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو"[٢].

ب- إبدال الضمة فتحة: كما في (كَيْنُونة)؛ وزنه عند الفراء (فُعْلُولَة)، فكان الأصل أن يُقال: (كُوْنُونة)، غير أنهم فتحوا ما قبل الياء؛ لأن

---

(١) ينظر مسائل المظهر الأول في المبحث الأول: صون الياء من قلبها واواً.

(٢) ديوان الأدب: (٤١٧/٣).

أكثر نظائر هذا المصدر مصادرُ ذوات الياء–نحو: (صَيْرورة) و(سَيْرورة)– فلو أبقوا الضمة قبل الياء لصارت واواً[١].

ج –إبدال الضمة سكوناً: وهذا ظاهر في نحو: (مُدْية)، فحين يُجمع بألف وتاء مزيدتين يمتنع أن تتبع العين حركة الفاء، فلا يكون على منهاج: (ظُلُمات)؛ لأن ذلك يُوجِب قلب الياء واواً، ولكن يُسكَّن فيُقال: (مُدْيات)، ويجوز الفتح[٢].

٢– تسكين الياء: وهذه الطريقة يُركن إليها حين تكون الياء ساكنةً لقلبها ألفاً؛ وذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما في (لَيْس)، قيل: إن أصله: (لَيِس)، أرادوا عدم تصرُّفه، فسكَّنوا الياء؛ لئلا تُقلب ألفاً[٣].

٣– نقل حركة الياء، نحو: (بِيْعَ)، أصله: (بُيِعَ)، نُقلت كسرة الياء إلى فاء الكلمة بعد أن أُلقيت ضمّتها، فقيل: (بِيْعَ)، ونقْل كسرة الياء أحسن من حذفها، لأنها إن حُذفت قيل: (بُيْعَ)، فتنقلب الياء واواً لسكونها وضمّ ما قبلها، فتصير إلى (بُوْعَ)، فيخرج الأخفُّ إلى الأثقل[٤].

***

(١) ينظر الإنصاف: (٢/٧٩٨، ٧٩٩).

(٢) ينظر المقتضب: (٢/١٩٢).

(٣) ينظر مسألة (لَيْس) في المبحث الأول.

(٤) ينظر الممتع: (٢٩٥).

٤- تأخير الياء: وهذا تقدَّم في (خطايا)؛ فأصله عند الكوفيين: (خطايئ)، وكان القياس أن تُقلب الياء همزة، فيُقال: (خطائئ)، مثل: (صحائف)، غير أنهم قدَّموا الهمزة وأخّروا الياء لئلا تُقلب الياء همزة فتلتقي همزتان[١].

الطريقة الثانية: الاحتراس بمنْع ما قد تحصل به علّة القلب:

أُحيطت بعض الألفاظ بسياجٍ يمنعها من إحداث بعض التصريفات التي قد يتحقّق بها سبب القلب، وبتتبُّع مسائل الياء في كلام العلماء ألفيتُ أن ما احترسوا منه فمنعوه يكمن فيما يلي:

١- منع الترخيم على لغة من لا ينتظر، نحو: (حُبليان) اسماً لرجل[٢]؛ لأن الياء في هذه اللغة ستنقلب ألفاً؛ فيُقال: (يا حُبلا)، وألف (فُعْلَى) لا تكون منقلبة، بل زائدة[٣].

٢- منع تصغير ما دون ثلاثة أحرف، نحو: (بلْ) اسماً؛ وذلك أنه لو صُغِّر لقيل: (بُلَيٌّ) فتُحرَّك ياء التصغير بحركات الإعراب، وينفتح ما قبلها، فتُقلب ألفاً، فيفوت الغرض منها[٤].

٣- منع الجمع على بعض الصِّيغ، نحو: (سِقَاء)، فلا يُكسَّر على (فُعُل)؛ لأن تكسيره عليه يُوجب قلب الياء واواً، فيصير إلى: (سُقُو)، ولا يوجد

---

(١) ينظر مسألة (خطايا) في المبحث الأول.

(٢) وذلك عند أكثر البصريين. ينظر المتبع في شرح اللمع: (٤٩٩/٢).

(٣) ينظر اللمع: (٨٦).

(٤) لم يُصرّح العلماء بهذا المثال، ولكنه يوافق ما ذكروه. ينظر شرح المفصل لابن يعيش (١١٨/٥)، وينظر (المحافظة على الغرض من الحرف) في المبحث السابق.

في الأسماء المعربة واو لازمة مضموم ما قبلها، وهذا يقودُ إلى قلب الواو ياءً فيُقال: (سُقُي)، ثم تُبدل الضمة كسرة لمناسبة الياء، فيُقال: (سُقِي) على زنة (فُعِل)، وهو بناء تنكبّته العرب، ولا نظير له في الأسماء إلا ما جاء في الشواذ[١].

٤- منع الإتباع، نحو: (كُلْيَة)؛ فإنه إذا جُمع بألف وتاء مزيدتين قيل: (كُلْيَات)، و(كُلَيَات)، بتسكين العين أو فتحها، "ولا يجوز ضمها إتباعاً لحركة الفاء؛ لأن ذلك يستوجب قلب الياء التي هي لامٌ واواً لانضمام ما قبلها[٢]، "فيثقل النطق بها"[٣]، قال سيبويه: "ومن قال (خُطُوات) بالتثقيل فإن قياس ذلك في (كُلْيَة): (كُلُوَات)، ولكنهم لم يتكلموا إلا بـ(كُلْيات)[٤] مخففةً؛ فراراً من أن يصيروا إلى ما يستثقلون"[٥].

***

(١) ينظر الخصائص: (٣/ ١٧٩)، وتوضيح المقاصد: (٣/٤٤).

(٢) ينظر التذييل والتكميل: (٢/ ٥٠).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: (٥/٢٣).

(٤) ضبط المحقِّق عين الكلمة بالتسكين، ويجوز الفتح كما تقدَّم.

(٥) الكتاب: (٤/٤١١).

الخاتمة:

خلص البحث إلى النتائج التالية:

١- صَوْن الياء من القلب يعني تصحيحها حين تكون معرَّضةً للقلب بالحيلولة دون العلّة الموجِبة لقلبها.

٢- مصطلح الصَّوْن لم يكن ذائعاً في استعمالات علماء التصريف في مسائل القلب بهذا اللفظ، وإنما كان يُفهم من كلامهم، وقد صرَّح به بعض العلماء، وعبَّر عنه آخرون بالصّيانة، والسّلامة، والتّصحيح، ونحو ذلك.

٣- صَوْن الياء من قلبها واواً هو الأكثر؛ لأن الواو ثقيلة، والياء أخف، ولأجل هذا كان انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو.

٤- يُفهم من كلام بعض العلماء أن الياء متى ما تحرَّكت وانفتح ما قبلها كانت سانحةً لقلبها ألفاً، وهذا فيه نظر؛ فقلْب الياء ألفاً لا يتأتّى إلا بشروطٍ لو اختلَّ أحدها لم تخضع للقلب.

٥- اختلف سيبويه والأخفش في الياء إذا وقعت عيناً ساكنةً مضموماً ما قبلها في كلمة مفردة وهي قريبة من الطرف؛ فمذهب الأخفش أن الياء تُقلب واواً، ومذهب سيبويه أن الضمة المتقدِّمة تبدل كسرة؛ لتسلم الياء من القلب.

٦- تبيَّن من هذه الدراسة أن صَوْن الياء من القلب إنما كان لبواعث مهمَّة، كمراعاة النظير، وأمن اللبس، وطلب الخفّة، والتزام القافية، وغير ذلك.

٧- تَبيَّن من هذه الدراسة أيضاً أن صَوْن الياء من القلب يتأتَّى بطريقتين: الأولى: إزالة العلّة الموجبة للقلب؛ كإبدال الضمة قبل الياء كسرةً -وهو

الأغلب- أو فتحةً أو سكوناً، وكتسكين الياء، أو إدغامها، أو تأخيرها، أو نقل حركتها، والثانية: الاحتراس بمنع ما قد تحصل به علّة القلب، كمنع ترخيم بعض الألفاظ على لغة من لا ينتظر، ومنع تصغير ما دون الثلاثة، ومنع الجمع على بعض الصِّيغ، ومنع إتباع العين ضمَّة الفاء فيما كانت لامه ياءً مما جُمع بألف وتاء مزيدتين، نحو: (كُلْيات).

ويبقى أن أقول: إن موضوع الصَّوْن في هذه الدراسة حُصر في حرفٍ واحدٍ من حروف القلب، وهو الياء، وهذا يعني التوصية بدراسة ما تُلُوفي قلبه من الأحرف الأخرى.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

***

ثبت المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

- الأحكام المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه من خلال شرح الرضي على الكافية، للدكتور عبد الملك عبد الوهاب الحسامي، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، العدد الحادي والثلاثون، يوليو- ديسمبر ٢٠١٠م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الأمالي، لأبي علي القالي، ويليه الذيل والنوادر للمؤلف، وكتاب التنبيه لأبي عُبيد البكري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن عبدالله بن مالك الطائي أبي عبد الله جمال الدين، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، منشورات عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق الدكتور عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- تداخل الأصوات اللغوية وأثره في بناء المعجم، للدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- حاشية الصبان، لمحمد بن علي الصبان الشافعي على شرح الأشموني علي بن محمد بن عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك، حقّقه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، ومراجعة الدكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ديوان العجاج، قدّم له وحقّقه سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

- ديوان الهذليين، تحقيق محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية.
- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، شرحه وحقّقه الدكتور ناجي عبد العال حجازي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد، لمحب الدين محمد بن يوسف ابن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، حقّقه وضبط غريبه وشرح مبهمه محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حقّقه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م.
- شرح مراح الأرواح، لديكنقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٩ هـ- ١٩٥٩م.
- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب -بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
- علم الصرف الميسر، لمحمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكناش، لأبي الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه، الملك المؤيد صاحب حماة، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، -بيروت، دار الفكر-دمشق ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- المتَّبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الحميد حمد الزوّي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور سميح أبو مُغلي، دار مجدلاي، ١٩٨٨م.

- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور أحمد محمد السُّوداني، والدكتور عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

***